عالم الكتب

مجلة محكَّمة متخصصة في الكتاب وقضاياه
تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف
أسست عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

المجلد الخامس والعشرون

العددان الخامس والسادس
[عدد مزدوج]

الربيعان – الجماديان ١٤٢٥هـ
مايو – يونيو / يوليو – أغسطس ٢٠٠٤م

عدد مزدوج

من محتويات العدد

* الحدث الجاحظي : قراءة في نَصٍّ مشكل
* الاستدراك في كتاب تكملة المعاجم لدوزي
* حواشي أبي علي الشلوبين على إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج لابن ملكون الإشبيلي.
* كتاب القوافي لأبي الحسن ، علي بن عثمان الإربلي (...–٦٧٠هـ) .
* الكافي في العروض والقوافي للتبريزي
* مشروع ببليوجرافية يوسف القرضاوي
* حول كتب الطب النبوي : إضافات جديدة

الكافي في العروض والقوافي للتبريزي

سليمان أحمد أبو ستة

الرياض

المقدمة :

يُعدّ الإمام أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) من أشهر أئمة النحو واللغة والأدب في عصره . وقد صنّف ما يزيد على خمسة وعشرين كتاباً معظمها في الشروح الأدبية والتهذيبات اللغوية ، وقضى ما يقرب من أربعين عاماً في تدريس الأدب بالمدرسة النظامية ببغداد كما كان أيضاً قيّماً على خزانة الكتب فيها [١].

وكتابه "الكافي في العروض والقوافي" هو من أكثر كتبه انتشاراً وتداولاً بين الطلاب والباحثين على اختلاف العصور؛ ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أنه وُضِع أقربَ ما يكون إلى أذهان الناشئة ليناسب طلابه في المدرسة النظامية لما رأيناه من حرص على تفسير ما غمض من مصطلحات العروض فيه وكما يفهم من قوله في آخر الكتاب : "وفي هذه الجمل كفاية للمبتدئ بهذا العلم وتذكرة للمتوسط فيه[٢]" .

وقد ترك هذا الكتاب أثرا واضحاً في بعض دارسيه القدامى كالزنجاني (كان حياً سنة ٦٦٠هـ) فقد رأيناه في كتابه "معيار النظّار في علوم الأشعار" ينحو نحو التبريزي في الجمع بين العلوم الثلاثة: العروض والقوافي والبديع بين دفتي كتاب واحد ، ولم يكن التبريزي – فيما أعلم – مسبوقاً بهذا المسلك من قبل . كما رأينا تأثره بالتبريزي ينتقل إلى مجاراته في إيراد شواهد مصرعة ومقفاة لضروب الشعر زيادة على تلك الشواهد المتواترة عن الخليل . ولم يُرجع الزنجاني فضل السبق في ذلك إلى التبريزي ، بل ولم يصرّح باطلاعه على كتابه ، ومع ذلك وجدناه يتعقّبه في قوله من زحاف المديد : "يجوز في كل فاعلاتن، إلا التي في ضرب البيت الأول ، أن تحذف ألفه فتبقى فعلاتن ويسمى مخبوناً" ، إذ قال : "والضرب الأول يجوز خبنه ، وأخطأ أبو زكريا حيث منعه[٣]" .

كما وجدنا الدماميني (ت ٨٢٧هـ) يشير في كتابه "العيون الغامزة على خبايا الرامزة" إلى تسمية التبريزي للدائرتين الثالثة والرابعة التي خالف بها تسميتهما عند جمهور العروضيين[٤] ، وكذلك روَى عنه بعض ما أنشد في كتابه من أبيات[٥] .

ورجع الإربلي (ت ٦٧٠هـ) في "كتاب القوافي" إلى التبريزي ناقلاً عنه حيناً ومنتقداً له في بعض الأحيان ، وإن كنت أحسب أنه لم يتصل بكتابه الكافي مباشرة ؛ لما لاحظته من مظاهر لهذا الانفصال في نحو قوله : "ورويت عن مشايخي عن أبي زكريا ...[٦] " وهو ما أوقعه في بعض أخطاء النقل ومنها قوله : "وحكى أبو زكريا عن أبي العلاء نوعاً آخر وسماه المُقعَد ..[٧]" . إذ من المؤكد أن ناقل هذا الكلام لم يطلع بنفسه على الكتاب .

أما العنّابي الأندلسي المتوفى سنة ٧٧٦هـ فقد ذكر الخطيب التبريزي مرتين في كتابه "الوافي بمعرفة القوافي" حيث نقل عنه في واحدة وانتقده في الأخرى[٨] ، ولكنه بلا شك أفاد من كتاب الكافي وهو ما بدأ أثره واضحاً في الكتاب وإن لم يصرح بمصدره .

ولقد تعرف جيلنا الحالي على كتاب التبريزي هذا من خلال نشرات ثلاث أصدرها ثلاثة من المحققين الأكفاء في مصر والشام والعراق ، وكانت الأولى من تحقيق الحساني حسن عبد الله عام ١٩٦٦م ، وقد اختار للكتاب التسمية الأشهر له وهي الكافي . ثم أصدر فخر الدين قباوة عام ١٩٧٠م نشرته للكتاب باسم الوافي (استناداً إلى إحدى مخطوطاته) ، وأما الثالثة فصدرت باسم الكافي عام ١٩٨٢م وكان قد نال بها محققها حميد حسن الخالصي درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٧٠م .

وهذه النسخ جميعها تتفق في إغفالها لذكر المصادر التي اعتمد عليها التبريزي في كتابه ، وهي أيضاً تتجنّب الإشارة إلى منهجه في التأليف ، ذلك المنهج الذي بات معروفاً لكل من يتناول كتاباً للتبريزي بالدراسة أو بالتحقيق ، ويتمثّل في الاعتماد شبه الكامل على النقل والاقتباس ممن سبقه من العلماء .

وكنا وجدنا قباوة في تحقيقاته لبعض شروح التبريزي لا يغفل عن هذه الناحية في منهجه المعتمد كما قلنا على النقل والاقتباس ورأينا حرصه على تتبع النقول وردّها إلى مصادرها من كتب العلماء السابقين ، غير أنه في هذا الكتاب لم يتطرّق إلى الحديث عن أي من ملامح منهجه ، ولا شك أنه لم يلحظ تطابق العبارات في هذا الكتاب مع كتاب كان من ضمن مراجع التحقيق التي أفاد منها وهو كتاب الإقناع في العروض للصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) .

وأما الخالصي فقد تنبّه ، منذ البداية ، إلى اتّكاء التبريزي في عمله هذا على كتاب الإقناع ولذا قال في مقدمته : "الإقناع للصاحب كالنواة للكافي نسج التبريزي فيه على منواله[9] " ، إلا أنه لم يزد على ذلك شيئاً ، وكان النهج العلمي يقتضيه أن يشير إلى ما اقتبسه التبريزي من الإقناع ؛ بل وأن يعد هذا الكتاب أصلاً ثانوياً يضاف إلى الأصول التي اعتمدها في التحقيق .

وقد انقسم الباحثون في النظر إلى منهج التبريزي في تصنيف كتبه إلى طرفي نقيض ؛ فطرف لا يرى أصحابه فيه غير "جامع ناقل متصرّف غير ملتزم وغير مجتهد ، ضاعت شخصيته حين حاول أن يخفي حقيقة تصنيفه وحين وضع توقيعه على ما صنعه غيره[10]". وطرف يدافع مؤيدوه عن فكرة أنه " لم يكن ناقلاً وحسب ، وإنما كان عالماً في اللغة والأدب ، يختار بعلمه وخبرته من مؤلفات أسلافه زبدتها ومفيدها ، معرضاً عن الشوائب ، ثم ينسّق تلك النصوص ، ليقيم منها كلاماً موحداً . وقد خلّد بعمله هذا كثيراً من المؤلفات التي ضاعت أصولها الأولى ، ولا نعرف منها اليوم إلا أسماءها، فقدم للعلم والعلماء خدمة جلى في حفظ التراث الأدبي[11] " .

وبين هذين نجد مذهباً متوسطاً يميل أصحابه إلى الإفادة من منهج التبريزي هذا بالنظر إلى مصادره باعتبارها "أصولاً مساعدة" تعين في تحقيق المخطوطات . وقد تجلى هذا المذهب في تحقيق محمد عزّام لديوان أبي تمّام بشرح التبريزي إذ وجد أن "أصول الصولي تحقّق نص التبريزي كما كانت أصول التبريزي تحقّق نص الصولي[12]".

ويهدف هذا البحث إلى تحديد المصادر التي أتكأ عليها التبريزي في صنع كتابه الكافي ، وردّ ما لم يصرّح به من نقول إلى مواردها . وسنحاول أيضاً التعرّف إلى منهج التبريزي الذي اتّبعه في عملية النقل والاقتباس هنا وهل كانت بغرض التهذيب أم لإخفاء طابع السرقة فيه . لكن لا بد لنا في البدء من التنبيه على أن مصادر التبريزي في هذا الكتاب كانت أكثر مما استطعنا حصره ، وكثير

من هذه المصادر يعد مفقوداً في وقتنا الحاضر نحو كتاب العـروض للزجّـاج (ت ٣١١هـ) الذي يمكننا أن نزعم أن التبريزي نقل منه كثيراً ، ولا سيما ما يخصّ سبب تسمية البحور والزحافات والعلل .

ولدينا صورة من مخطوطة كتاب العروض للزجاج شارفنا على الانتهاء من تحقيقها مؤخراً ؛ إلا أن هذه النسخة مختصرة من الكتاب الأصلي ، وقد أخل بها هذا الاختصار كثيراً ، مما اضطرنا إلى تتبّع النقول التي استقاها العلماء اللاحقون كابن سِيده في المحكم ، والدمامينيّ في الغامزة ، على إكمال بعض النقص في هذه النسخة ، وبذلك بان لنا قدر من اعتماد التبريزي في الكافي على هذا الكتاب .

ومن هذه المصادر أيضاً كتاب العروض للأخفش ، والنص الذي اقتبسه التبريزي منه ساقط من النسخة الوحيدة الباقية من هذا الكتاب . ومنها أيضاً كتاب في العروض لأبي الحسن العروضي تلميذ الزجاج ، وكتاب العروض للربَعيّ وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة محقّقة ومطبوعة ولكن ما اقتبسه التبريزي منها قليل جداً إذا قورنت بما اعتمد عليه بشكل كبير من مصنّفات الصاحب ابن عباد وابن جنّي . وقد أشرنا إلى كتاب الإقناع للصاحب ، وأما ابن جني فقد وجدتُ له ثلاثة كتب استند اليها التبريزي هي : كتاب العروض ، وكتاب مختصر القوافي ، وكتاب المُعرب ، وهو تفسير قوافي أبي الحسن ، كما ذكر ابن جني نفسه في الخصائص[١٣] . ولا يزال هذا الكتاب مفقوداً ؛ إلا أن بعض ما اقتبسه التبريزي منه منقول في المُحكم لابن سيده ، وعنه أخذ ابن منظور في اللسان . والواقع أن بعض محقّقي كتاب العروض لابن جني قد التفت إلى هذه الناحية من اتكاء التبريزي على كتاب ابن جني ، ولكنه عزا ذلك إلى مجرد التشابه الذي يصدف أن يقع بين معظم كتب العروض ، ومع ذلك فقد تعامل مع كتاب الكافي وكأنه نسخة ثانوية يستعين بها في تحقيق كتابه وتعينه على إكمال النقص فيه ، وهو منهج نؤيده فيه مع أنه لم يكن على بيّنة من حقيقة الصلة بين الكتابين التي تتعدى مجرد التشابه العفوي إلى مطلق الأخذ المقصود[١٤] .

ولم نتطرّق للبحث في مصادر التبريزي في قسم البديع من الكتاب ، فما وجدناه منها قليل جداً ، وقد أشار قباوة إلى بعض منه في هوامشه .

وقسّمت البحث في هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما أخذه التبريزي من كتابي الصاحب وابن جني في العروض .

والثاني : ما أخذه التبريزي من ابن جني وحده في كتابيه مختصر القوافي والمعرب .

والثالث : نقولات التبريزي من كتب متفرقة .

القسم الأول : ما أخذه التبريزي من كتابي الصاحب وابن جني في العروض :

قبل أن نبدأ في استعراض ما أخذه التبريزي من إقناع الصاحب وعروض ابن جني لا بد من الوقوف قليلاً أمام ظاهرة تلفت النظر في مدى التشابه بين هذين الكتابين . فمنذ البداية نلمح في مقدمتيهما توافقاً في محتوى الفقرات وترتيبها بما يوحي بأن أحدهما أخذ عن الآخر ، مع أن الاختلاف يبدو واضحاً بين أسلوبي الرجلين. وقد يكونان كلاهما تأثّرا بكتاب واحد قديم ، وهو ما يبقى محض تخمين ما دمنا لم نهتد إلى ذلك الكتاب . غير أن المؤلفين يفترقان قليلاً حين يتناولان خطة البحث داخل الأبواب التي عقدها كل منهما لدراسة البحور. ومع أنهما كليهما يبدءان ببيان أجزاء البحر المعّين إلا أن بناء العبارة يختلف بين الاثنين ، بما يبدو لي أن

الصاحب أميل من ابن جني إلى الاختصار فيها . فمثلاً يقول ابن جني في باب الطويل : "وهو على ثمانية أجزاء :

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن[١٥]"

فيأتي بأجزاء البيت كلها ؛ نجد الصاحب يقتصر على القول : أصله فعولن مفاعيلن أربع مرات[١٦] .

ويستمرّان على هذا النحو في بقية البحور .

ويمتاز الصاحب بشرحه للمصطلح العروضي حين يمر في كلامه للمرة الأولى ، كقوله في البيت الأول من الطويل : "عروضه مقبوضة ، وضربه سالم صحيح[١٦]".

فيقطع الكلام ليشرح معنى هذه المصطلحات بقوله : "والمقبوض ما سقط خامسه الساكن ، كان أصله مفاعيلن فأسقطت الياء منه فبقي مفاعلن . والسالم ما سلم... [١٦]" . بينما يترك ابن جني هذه التعريفات لمبحث الزحاف في البحر .

ويحرص ابن جني - غير مسبوق فيما نعلم - على الإتيان ببيت مقفّى أو مصرّع شاهداً يضاف إلى شواهد العروض المنقولة عن الخليل ، لكنه يتوقف في ذلك عند بحر الطويل ولا يتجاوزه إلى غيره من البحور ، ولا ندري السبب في ذلك .

فإذا وصلنا إلى أبيات الزحاف وجدنا الصاحب يزيد على ابن جني فيما أورده من هذه الأبيات ، وذلك في بحور دون أخرى كالبسيط والكامل مثلاً . ونجد أن لكل من المصنّفَين أسلوباً مختلفاً في وصف هذه الأبيات ؛ فبينما يستخدم ابن جني صيغة المصدر كقوله : بيت الإضمار ، بيت الخبن ، بيت الشتر ، .. نجد الصاحب يستخدم صيغة اسم المفعول أو ما يجيء على وزن أفعل ، كقوله : بيت المضمر ، بيت المخبون ، بيت الأشتر ، .. وهكذا .

ويتناول المصنفان الدوائر بالحديث عن كل واحدة منها عقب اكتمال شرح البحور التي تتضمنها ، فيبتدءان كلاهما ببيان أصل كل بحر ، ويأتيان ببيت مصنوع في العادة للتمثيل على الأصل المفترض ، وبعد ذلك يجري عرض طريقة فكّ البحور بعضها من بعض ابتداء من أصل الدائرة . غير أن ابن جني يزيد عن الصاحب بما يستطرد فيه من ذكر لسبب تسمية الدائرة ، وإن كان يختلف عنه وعن باقي العروضيين في تسميته للدائرة الثالثة بالمشتبِه وللدائرة الرابعة بالمجتلَب . فإذا وصلا إلى الدائرة الأخيرة وهي دائرة المتّفِق وقف ابن جني عند بيان أصلها ، واستمر الصاحب في فك الدائرة لإخراج بحر جديد "سموه الغريب والمتسق وركض الخيل[١٧]" .

وهكذا ينتهي كتاب العروض لابن جني مختصَراً ، بينما زاد الصاحب فأضاف إلى عروضه بعض التعريفات، وباباً في الخرْم والخزْم (كان قد وعد القارئ به في المقدمة)، ثم ختم كتابه بكلام في القافية مختصَر .

ولننظر الآن فيما جاء به التبريزي في كتابه الكافي في القسم الذي خصصه للعروض ، ولنبدأ بالمقدمة وفيها نراه نقل مقدمة الصاحب ولم يبق منها شيئاً سوى جمل قليلة شبه في إحداها العروض بالنحو ، وعرّف في بعض منها بالسبب ، ووعد في الأخيرة القارئ ببيان الخرم والخزم .

وقد لاحظت أنه ان يلتفت في بعض ما نقله منها إلى مقدمة ابن جني (وهي كما ذكرنا متفقة في أفكارها مع مقدمة الصاحب) ليسبغ على عبارته ما يبعدها قليلاً عن النقل الحرفي من الإقناع . وقد بدا ذلك واضحاً في العبارة التي استهل بها الصاحب مقدمته بقوله : "العروض ميزان الشعر بها يعرف مكسوره من موزونه[١٨]" ، فغيّرها التبريزي بقوله : "العروض ميزان الشعر بها يعرف صحيحه من مكسوره[١٩]" ، وهي عبارة ابن جني .

وأما في الأبواب التي تلت ذلك فقد حرص التبريزي في دراسته للبحور أن يتناول العناصر التي

اشترك في تناولها الصاحب وابن جني ، ثم زاد على ذلك ما انفرد به ابن جني في التمثيل بأبيات مصرعة أو مقفاة، كما زاد ما انفرد به الصاحب من أبيات الزحاف التي لم يوردها ابن جني .

وقد أضاف التبريزي إلى العناصر التي أخذها من كلا المصنفين عنصراً آخر استهل به كل باب من أبواب البحور ، وهو العنصر الذي يتحدث فيه عن سبب تسمية البحر ، ونقل الكلام فيه عن عالمين تبين لي أن أحدهما هو الزجاج على ما لاحظته من اتفاق كبير بين ما جاء به التبريزي وما نقله ابن سيده في المحكم والدماميني في الغامزة . وكذلك يمكن القول إن التبريزي نقل كلامه في تعريف الأصل اللغوي لمصطلحات العروض عن الزجاج أيضاً ؛ فقد جاء في الكافي قوله : "والمخبول : ما سقط ثانيه ورابعه الساكنان . وأصل الخبل : الفساد نحو ذهاب اليد والرجل . والساكن كأنه يد السبب ، فإذا حذف الساكنان صار الجزء كأنه قد قطعت يداه فيبقى مضطرباً[٢٠]" ، فهذا الكلام لا يخرج كثيراً عن قول الزجاج :"والخبل في عروض البسيط والرجز ذهاب السين والفاء من مستفعلن ، مشتق من الخبل الذي هو قطع اليد. قال أبو إسحاق : لأن الساكن كأنه يد السبب فإذا حذف الساكنان صار الجزء كأنه قطعت يداه فبقي مضطرباً[٢١]". وجاء في الكافي أيضاً : "سمي أخرب لأنه أسقط أوله وآخره ، فكأنه لحقه الخراب[٢٢]" . وهو قريب جداً من قول الزجاج الذي جاء في المحكم : "قال أبو إسحاق : سمي أخرب ، لذهاب أوله وآخره ، فكأن الخراب لحقه لذلك[٢٣]" .

كما جاء في الكافي قوله : "وأصل العقص في اللغة: أن يذهب أحد قرني التيس ، مائلاً إلى جانب ، كأنه قد عطف[٢٤]" . وهذا أيضاً قريب مما جاء في المحكم من قوله : "سمي أعقص ، لأنه بمنزلة التيس الذي ذهب أحد قرنيه مائلاً ، كأنه عُقص ، أي عُطف[٢٥]" . ولم ينسب ابن سيده هذا القول إلى أي أحد ؛ ولكن المعروف أن نقولاته في العروض لم تكن تتخطى ما جاء به الزجاج في كتابه .

ويشرع التبريزي في الأخذ من كتابي الصاحب وابن جني في أبواب البحور بدءاً من تحديد أجزاء البحر حيث نجده يميل في الأغلب إلى اقتباس نمط عبارة الصاحب التي أشرنا إليها قبل ، وهو ما يبدو واضحاً في بحور كالطويل والبسيط والكامل والهزج وغيرها .

وفي الشواهد على الضروب نجد الصاحب وابن جني يذكران تقطيع البيت وتفعيله أدناه مع وضع عنوان جزئي لهاتين العمليتين هو : تقطيعه . فيأخذ التبريزي بذلك ولكنه يضيف للعملية الثانية عنواناً هو : تفعيله . وفي إحدى نسخ كتاب ابن جني نجده يحرص على ذكر صفة أجزاء البيت المثبتة أدناه ، كقوله عن الجزء : سالم أو مقبوض أو محذوف[٢٦] .. إلخ ، فيأخذ التبريزي هذه العملية أيضاً ، ولا يكتفي بجعل العمليات الثلاث تقتصر على شواهد الضروب كابن جني ؛ وإنما يُثبتها مع أبيات الزحاف كذلك .

وبالنسبة للأبيات التي يستشهد بها على الأعاريض والضروب التي جاء بها الخليل فهذه لا تختلف بين الصاحب وابن جني أو بينهما وبين أغلب العروضيين إلا في أضيق الحدود ؛ ذلك أنها في معظمها مما استشهد به الخليل في عروضه . غير أن التبريزي فيما يبدو لي قد لعب على هذا الخلاف الضئيل بين الصاحب وابن جني ، فقد كان يختار حيناً رواية الصاحب وحده أو ابن جني وحده أو الاثنتين معاً . ولكنه لجأ أيضاً إلى روايات من غير هذين الاثنين وإن كان ذلك في أضيق الحدود .

فمما اختار فيه رواية الصاحب إذا اختلفت عن

رواية ابن جني قوله في الضرب الثاني من العروض الأولى من الوافر :

أعاتِبُهــا وآمُرُهـــا فتُغضِبُني وتَعصيني

بينما روى ابن جني قوله :

عجِبتُ لمعشَرٍ عدَلوا بمعتمِرٍ أبـا بِشـرِ

وإن كان التبريزي قد جاء بالروايتين معا كما ورد في إحدى مخطوطات الكتاب .

ومما اختار فيه رواية ابن جني تمثيله لضرب الرمل الأول ببيب عبيد :

مثل سَحقِ البُرد عفّى بعدَك الـ

ـقطرُ مَغناهُ وتأويـبُ الشمـالِ

ولضربه الثاني ببيت عديّ :

أبلغِ النعمــان عنــي مألكــا

أنه قد طـال حبسي وانتـظارْ

بينما جرى العكس عند الصاحب فهو قد استشهد بالبيت الثاني على الضرب الأول وبالأول على الضرب الثاني . وقافية البيتين في الأصل مطلقة ، ولكن الخليل أنشد بيت عديّ بتسكين الراء كما ذكر ابن سيده في المحكم[٢٧] ، وربما لهذا السبب اختار التبريزي رواية ابن جني .

وبالنسبة للأبيات المقفاة والمصرعة التي توقف بها ابن جني عند البحر الأول نجد التبريزي يستمر في ذلك إلى آخر البحور الخمسة عشر ، وهو ما قلّده فيه الزنجاني كما ذكرنا .

ثم حين يصل التبريزي إلى مبحث الزحاف يجد المجال خصباً للاقتباس من الصاحب وحده ، إذ إن من النادر أن نراه يضيف إليه شيئاً مما كتبه ابن جني في هذا المبحث . وقد يحوّر التبريزي في عبارة الصاحب أو يبقيها على حالها ولو جرّه ذلك إلى الخطأ وراءه . وهو قد يهدف من وراء هذا التحوير إلى الخروج من أسر النقل الحرفي باختصار العبارة حيناً والإسهاب فيها حيناً آخر ، أو يكون بتصحيح خطأ رآه في نص الصاحب وإن لم يصرح بذلك حتى لا يكشف مصدر اقتباسه . وهذا التحوير في العبارة هو ما يراه قباوة من قبيل التهذيب الذي اشتهر به التبريزي في منهجه[٢٨] .

ومن الأمثلة على تغيير بعض العبارات بالاختصار ما عبر به التبريزي عن قول الصاحب في زحاف الهزج : "يجوز في كل (مفاعيلن) أن تحذف نونه فيبقى (مفاعيل) ويسمى مكفوفاً ، وأن تحذف ياؤه فيبقى (مفاعلن) ويسمى مقبوضاً ، إلا (مفاعيلن) في [ضرب] البيت الأول فإن نونها لا تسقط[٢٩]" . فقال : "يجوز في كل (مفاعيلن) القبض والكف كالطويل ، إلا في (مفاعيلن) في ضرب البيت الأول فإن نونها لا تسقط[٣٠]" . ذلك أنه لم يجد داعياً لإعادة ما سبق ذكره من زحاف (مفاعيلن) في الطويل . ثم يضيف التبريزي من عنده عبارة يحاول بها تقييد ما أطلقه الصاحب في مواضع زحاف (مفاعيلن) إلا أنه يخطئ التعبير إذ يتسرع في قوله : "ومفاعيلن في العروض فإن الزحاف لا يدخلها" ، ولو قال : فإن القبض لا يدخلها لتجنب الزلل الذي وقع فيه ؛ فالكف مستحسن في زحاف هذا البحر في حشوه وعروضه . وربما كان أصل عبارة التبريزي المضافة هو : (ومفاعيلن في الضرب فإن الزحاف لا يدخلها) والزحاف هنا يشمل زحافي القبض والكف.

ومن الأمثلة على تهذيب التبريزي بالتصحيح لعبارة الصاحب من قوله في زحاف الرمل : "يجوز في كل (فاعلاتن) - إلا التي في ضرب البيت الأول والخامس - أن تحذف ألفه ، ويسمى مخبوناً ، ويجوز أن تحذف نونه ، ويسمى مكفوفاً ، ويجوز أن يحذفا جميعاً ، ويسمى

مشكولاً"[٣١] ، فقد لاحظ أن وضع الجملة المعترضة في مكانها ذاك خطأ أمكن له تصحيحه على النحو التالي : "يجوز في كل (فاعلاتن) أن تحذف ألفه ويسمى مخبوناً ، وأن تحذف نونه ويسمى مكفوفاً ، وأن يحذفا جميعاً ويسمى مشكولاً ، إلا التي في ضرب البيت الأول والخامس فإن نونه لا تسقط[٣٢]" . فموضع الاستدراك هنا أثبتُ لصحتها ، بينما كان موضعها في عبارة الصاحب يشير إلى عدم جواز الخبن في ضرب البيت الأول والخامس ، وهو غير صحيح .

ويبدو أن ذهن التبريزي ، وهو ينقل هذه العبارة من كتاب الصاحب ، كان أصفى منه حين كان ينقل من زحاف المديد عبارته التي اعترضه عليها الزنجاني كما ذكرنا في أول هذا البحث ، لأنه أدرك عندها أنه بمجرّد نقل موضع الاستدراك إلى آخر العبارة ، بدلاً من أولها ، يستطيع ضبط معناها على الوجه الأسلم . وصواب العبارة التي جاءت في زحاف المديد بعد تأخير القول المستدرك أن يزيد عليها قوله : فإن نونه لا تسقط ، وبذلك يتسنى له اجتناب تعقب الزنجاني .

ويستطرد الصاحب عند الإشارة إلى المعاقبة في بحر الرمل بقوله : "فإذا سقطت نون (فاعلاتن) لم تسقط ألف (فاعلن) و (فاعلاتن) التي بعدها ، وبينهما المعاقبة ، وما زوحف لمعاقبة ما قبله يسمى الصدر ، وما زوحف لمعاقبة ما بعده يسمى العجز ، وما زوحف لمعاقبتهما يسمى الطرفين ، وما سلم من هذه المعاقبة يسمى بريئاً" .

إن قوله ، ابتداء من "وما زوحف لمعاقبة .."إلى آخر هذه الفقرة ، تكرار لقوله الذي سبق في زحاف المديد ، ولذلك اكتفى التبريزي من نقله بالقول : "المعاقبة ههنا كالمعاقبة في المديد . جميع ما كان في المديد يجوز في الرمل" .

ثم زاد التبريزي بعد ذلك ما لم يذكره الصاحب ، ونراه ضرورياً في هذا المقام ، وهو قوله : "ويجوز في فاعليان وفاعلان الخبن فيصير فعليان وفعلان" . والظاهر أن التبريزي قد أخذ هذه الزيادة ، مع الاختصار لعبارة الصاحب السابقة ، من عروض ابن جني كما رأيناها في بعض نسخ كتابه[٣٣] . وربما أيضاً كانت هذه الزيادة مثبتة في بعض نسخ الإقناع التي لم تصلنا ، ذلك أنا رأينا التبريزي في زحاف الكامل الذي نقله عن الإقناع يأتي بعبارة لم ترد في كلام الصاحب وهي قوله : "وإذا صار مستفعلان فهو مضمر مذال[٣٤] " مع أن سياق الكلام يوجب إثباتها ، فلا بد إذن أنها كانت مثبتة في الأصل .

ويستمر التبريزي في تهذيبه لكلام الصاحب بالاختصار من جهة وتوخي الدقة في التفسير من جهة أخرى . فهو حين يعرض لزحاف السريع يجد الصاحب يعيد كلاماً ذكره فيما سبق من البحور ، فيعمد لاختصاره بالقول : "يجوز في مستفعلن جميع ما جاز فيه في البسيط والرجز[٣٥] " . ثم يهذّب عبارة الصاحب التالية : "ويجوز في مفعولان ومفعولن الخبن فينقلان إلى فعولان وفعولن[٣٦]" بقوله : "ولا يجوز زحاف في عروضه ولا ضربه إلا مفعولان ومفعولن فإنه يجوز فيهما الخبن" إذ إن الصاحب لم يشر إلى غير مفعولان ومفعولن فيما يجوز أو لا يجوز فيه الزحاف ، فجاء كلام التبريزي أدق وأوفى من كلام الصاحب . لكن التبريزي استطرد بعد ذلك بكلام ليس من ورائه طائل في قوله: "ولا يجوز خبن فاعلان وفاعلن لأنهما قد دخلهما زحافان ، فلا يدخلهما ثالث ، لأن ذلك يكون إجحافاً بهما" ، فقد سبق له القول : "ولا يجوز زحاف في عروضه ولا ضربه ..." وهو يغني عن مزيد من الاستطراد الذي انجر إليه حين وجد ابن جني يشير

في زحاف السريع إلى مسألة خبن فاعلن وفاعلان التي لم ترد عند الصاحب فنقلها عنه .

الدوائر :

لم نجد عند أحد من العروضيين الذين جاءوا بعد ابن جني ما يشير إلى مخالفته للجمهور في تسمية الدائرتين الثالثة والرابعة ، بل لم نجد أحداً نقل عن كتابه أو تعرّض لدراسة منهجه العروضي ولو بشيء يسير من البحث الذي أنفق في دراسة منهجه في التصريف والاشتقاق . وأما التبريزي فقرأه كثير من العلماء ؛ ومن هؤلاء من نقل عنه أو ناقش بعض آرائه في العروض والقافية ، وقد أشرنا إلى ذلك في المقدمة . وكذلك لفت نظري الوصف الذي كتبه ناسخ إحدى مخطوطات الإقناع للصاحب حين أثبت داخل رسم الدائرة الرابعة قوله : "دائرة المشتبه ، سميت بذلك لاشتباه أجزائها السباعية ، وأبو زكريا سماها دائرة المجتلب[٣٧]" .

والكلام الذي جاء به التبريزي في مباحث الدوائر مطابق لما جاء به ابن جني في عروضه ، وقد زاد عليه من عنده في مبحث الدائرة الثالثة ما يبدو أنه دفاع عن تسميته المخالفة ، إذ يقول : "والمشتبه والمؤتلف يتقاربان في المعنى ، ولكن سميت الدائرة الثانية بالمؤتلف لأن في الائتلاف معنى زائداً، وذلك لأنك تعلم أن الدائرة الثانية بحراها مركبان من أوتاد معها فواصل ، والفاصلة سببان ثقيل وخفيف ، وهذان السببان أبداً لا يفترقان ، إما أن يقعا قبل الوتد أو بعده فلا يفترقان قط . وأما الدائرة الثالثة فأجزاؤها في كل جزء منها وتد معه سببان ، إلا أن السببين يفترقان فيقع أحدهما في أول الجزء والآخر في آخره . والائتلاف أبلغ في تلك الدائرة لأن سببيها أبداً مجتمعان ، فلهذا المعنى كانت بهذا الاسم أولى[٣٨]".

فلربما ، إذن ، لهذا الحماس في الدفاع عن التسمية بدا التبريزي عند البعض وكأنه صاحب هذه التسمية المخالفة ، مع أنه يقول في مبحث الدائرة الرابعة : "وهذه الدائرة الرابعة سميت دائرة المجتلب لأن الجلب في اللغة الكثرة ، فلكثرة أبحرها سميت بهذا الاسم ، وقيل سميت بذلك لأن أبحرها مجتلبة من الدائرة الأولى فمفاعيلن من الطويل ، وفاعلاتن من المديد ، ومستفعلن من البسيط[٣٩]" .

فهذا الكلام الذي ورد في عروض ابن جني[٤٠] وكافي التبريزي يدل على أنه لا ابن جني هو صاحب التسمية ولا التبريزي ، وإنما هي أقدم منهما .

لكن المسألة ليست في البحث عن أول من خالف في تلك التسمية ، وإنما في أولية صاحب هذا الكلام الذي تراه بنصه في كتابي ابن جني والتبريزي . يقول أحمد الهيب الذي أعاد تحقيق كتاب العروض لابن جني اعتماداً على مخطوطة أخرى لم يرد فيها ذكر الدوائر : "ولقد خالف هذه التسمية التبريزي في كتابه (الوافي في العروض والقوافي) ، وتبعه في هذا ناسخا مخطوطتي (ب) و (ف) على الأرجح عندما نقلا من كتابه كلامه عن الدوائر العروضية نقلاً حرفياً تقريباً ، وأضافاه إلى أصل كتاب العروض لابن جني . والذي رجّح لديّ هذا خلو مخطوطة (ح) من ذلك ، وقد نسخت في القرن الخامس الهجري بعد سنوات قليلة من وفاة ابن جني عام ٣٩٢هـ[٤١]" .

وهو يستند في ترجيحه لتاريخ النسخ إلى نوع خطها البغدادي الذي يعود إلى القرن الخامس الهجري كما قال ، ومع ذلك فإنه لا يوجد في هذه النسخة ما يدل على أن كاتبها هو أحد تلامذة ابن جني كما خمن المحقق ، وليس ثمة ما يشير إلى أن الناسخ ، كائناً من كان ، نقلها عن نسخة المؤلف أو عن نسخة قرئت عليه . وبذلك تسقط فرضية نقل ناسخي مخطوطة ابن جني من

كتاب التبريزي الذي لم يتحرر من إسار النقل والاقتباس إلا في أضيق الحدود .

التعريفات :

أورد التبريزي في آخر قسم العروض من كتابه مجموعتين من التعريفات التي شرح بعضها في شيء من الإسهاب . وقد قدم للمجموعة الأولى بقوله : "وهذه بقية الألقاب التي يجب معرفتها وكان هذا المكان أولى بها(٤٢)" . ثم شرع في تعريف المصطلحات التالية وهي : الابتداء ، والاعتماد ، والفصل ، والغاية ، والموفور ، والصحيح ، والتام ، والوافي ، والمعرّى . وهي ألقاب لم تمر في الكتاب فكان هذا المكان أولى بها كما قال .

وأما المجموعة الثانية فجعل عنوانها (عدد ألقاب العروض) وقدم لها بقوله : "وقد مر ذكرها إلا أنا نعيدها هاهنا مرتبة على الولاء لتحفظ حفظاً(٤٣)" .

ولم يرد في النسخة التي حققها آل ياسين ذكر للمجموعة الأولى من الألقاب لا في أثناء الكتاب ولا في آخره، وكان قد اعتمد في ذلك على نسخة كتبت سنة ٩٤٤هـ ومعها نسخة أخرى منقولة عنها أشار اليها باسم النسخة المصرية تمييزاً لها عن النسخة الباريسية التي عدها أصلاً . غير أني وجدت في نسخة أخرى استعان بها إبراهيم الإدكاوي ، وعدها ثانوية في تحقيقه للإقناع ، ثبت بهذه التعريفات وقد قدم لهذا الثبت بالمقدمة نفسها التي وردت في الكافي(٤٤) . عندها تأكد لي أن هذا العمل من صنيع الصاحب أراد به أن يكمل ما فاته من شرح لمصطلحات العروض الضرورية ، ولذلك جعل مكانها في آخر قسم العروض من كتابه . وقد نقل التبريزي هذه المصطلحات متوسعاً بعض الشيء في شرح الابتداء والفصل والغاية والوافي ، وأسقط منها السالم والبريء لأنهما ذكرا في المجموعة الثانية .

أما المجموعة الثانية من التعريفات فقد وردت في النسخة الباريسية وهي تتضمن ستة وأربعين تعريفاً لألقاب العروض التي وردت في أثناء الكتاب . غير أنه جاء بعدها تعريفان للابتداء والاعتماد فبدا عندئذ وكأن الناسخ انتبه إلى سبق ورود هذين التعريفين وما تلاهما في المجموعة الأولى من الأصل الذي نقل عنه ، فتوقف عن الكلام فيما رآه تكراراً وأكمل بما يلي : "الفصل ، والغاية، والموفور ، والصحيح ، والتام ، والوافي ، والمعرى ، وقد تقدم تفسيرها في هذا الكتاب" . ولم يرد في هذه النسخة أيضاً ذكر لتعريفي السالم والبريء ، ووردت العبارة السابقة بنصها تقريباً في نشرة قباوة مع زيادة كلمتي الابتداء والاعتماد في أولها ، مما يدل على أن التبريزي ظل يتتبع خطا الصاحب ولكن بعينين مفتوحتين هذه المرة لئلا يقع في التكرار .

القسم الثاني: ما أخذه التبريزي من ابن جني في كتابيه مختصر القوافي والمعرب:

لم يأخذ التبريزي من قوافي الصاحب في الإقناع إلا الشيء اليسير الذي لا يكاد يدرك . والناظر في هذا القسم الذي خصصه الصاحب للقافية يلاحظ نزارة مادّته فيه وقلّتها بالقياس إلى ما جاء في الكافي ، ومع ذلك لاحظنا أن التبريزي اختار منه بعض التعريفات في عيوب الشعر كالإقواء والإكفاء والإيطاء والتضمين ، وكذلك استخدم تعبير (حدود الشعر) للدلالة على أنواع القوافي أو أقسامها ، وهو تعبير اختص به الصاحب وجاراه التبريزي في استخدامه(٤٥) .

إلا أني رأيت اعتماد التبريزي على كتابي ابن جني المذكورين ملحوظاً بشكل يكاد يستوعب جميع ما ذكره في هذا القسم من كتابه ، ولذا أفردت هذا المبحث لتتبع نقولاته منهما . ومع أن التبريزي اعتمد على كتاب

القوافي للأخفش واقتبس منه في غير موضع مما سنشير اليه لاحقاً ، إلا أنه اتكأ بشكل أساسي على مختصر القوافي مضيفاً إليه ما شرحه ابن جني في المعرب من كتاب الأخفش .

فهو قد اتبع منهج ابن جني في المختصر بحيث لم يتجاوز كثيراً ما ذكره هذا من مواضيع تتلخص في عرضه لحروف القافية وحركاتها ثم ما جاء به من عيوب القافية التي زاد عليها التبريزي عيوباً أخرى لم يعرض لها ابن جني ، وهي التضمين والإجازة والرمل والتحريد .

وقد تراوح نقل التبريزي من المختصر والمعرب بين النقل الحرفي حيناً والتصرّف في بعض العبارات حيناً آخر. فمما جاء نقله حرفياً قوله : "ويعرض في القافية من الحروف والحركات المسميات المراعيات ستة أحرف وست حركات ، فالحروف : الروي ، والوصل ، والخروج ، والردف، والتأسيس ، والدخيل . فالروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه[٤٦]" . وكذلك قوله: "فإن كان الرويّ اسماً مضمراً ، أو من جملة اسم مضمر ... والدخيل هو الحرف الذي بين التأسيس والروي[٤٧]" ، وهو أطول اقتباساته من المختصر . ومما تصرف في عبارته قوله في التوجيه : "وسمي بذلك لأن حركة ما قبل الروي المقيد كأنها فيه ، فهو إذن قريب من الإقواء ، أي كأن له وجهين أحدهما من قبله والآخر من بعده ، ألا ترى أنهم استكرهوا نحو المُخْتَرَقْ والحَمِقْ كما استقبحوا نحو مزوَّدِ وأسودُ في قول النابغة[٤٨]". وقارن ذلك بما جاء في المحكم نقلاً عن ابن جني : "أصله من التوجيه، كأن حرف الرويّ موجه عندهم ، أي كأن له وجهين : أحدهما من قبله والآخر من بعده ، ألا ترى أنهم استكرهوا اختلاف الحركة من قبله ما دام مقيداً ، نحو (الحَمِق) و (العُقُق) و(المخْتَرَق) كما يستقبحون اختلافها فيه ما دام مطلقاً ، نحو قوله : (عجلان ذا زاد وغير مزوّدِ) مع قوله فيها : (وبذاك خبّرنا الغراب الأسودُ) وقوله : (عَنَمٌ يكاد من اللطافة يُعقَدُ)[٤٩]" .

ويستمر في نقله من المختصر إلى آخره معتمداً على ما جاء في المعرب لإكمال المعنى وخاصة في سبب تسمية بعض مصطلحات القافية نحو (النفاذ) وقد أشرنا إليه ، و(الدخيل) في قوله : "سمي دخيلاً لأنه كأنه دخيل في القافية ، ألا تراه مختلفاً بعد الحرف الذي لا يجوز اختلافه ، يعني ألف التأسيس[٥٠]". ولاحظ قوله (يعني) فهو يشير من طرف خفي إلى ابن جني لأن الكلمة في الأصل هي (أعني) . و(الحذو) في قوله : "سمي بذلك لأن الألف لا تكون إلا تابعة للفتحة أو صلة لها ومحتذاة على جنسها[٥١]" . و (الإشباع) في قوله : "وسمي بذلك لأنه ليس قبل الروي حرف مسمى إلا ساكناً، يعني التأسيس والردف ، فلما جاء الدخيل متحركاً مخالفاً للتأسيس والردف صارت الحركة فيه كالإشباع له ، وذلك لزيادة المتحرك على الساكن لاعتماده بالحركة وتمكينه بها[٥٢]" .

و (الإيطاء) في قوله: "أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وطء فيعيد الوطء ، على ذلك الموضع ، فكذلك إعادة القافية هو من هذا[٥٣]" . و (الردف) في قوله : "سمي ردفاً لأنه ملحق في التزامه وتحمل مراعاته بالروي ، فجرى مجرى الردف للراكب لأنه يليه وملحق به[٥٤]" . وقد نسب ابن منظور هذا القول لابن سيده الذي أغفل نسبته لابن جني كعادته في كثير من النقول التي أوردها في المحكم .

ولم يعزُ التبريزي أياً من النقول السابقة ، مما وجدناه بنصه في المحكم واللسان ، إلى ابن جني ؛ ولكنه في آخر كلامه في هذا القسم صرح باسمه في قوله : "قال

أبو الفتح ابن جني : إنما سميت كل قافية سليمةٍ من الفساد تامة البناء نصباً من قبيل أن ما كانت صورته في التمام والاستقامة والوفور كذلك فله الانتصاب والسمو ، وذلك ضد الطمأنينة والخشوع[٥٥]" . ولم أجد هذا القول في المحكم ولا اللسان ، ومن الواضح أنه من تفسير قوافي الأخفش .

وقد نقل التبريزي شذَرات من كتاب القوافي للأخفش نحو قوله : "وأما الرمل فهو كل شعر مهزول ليس بمؤلف البناء ، ولا يحدّون في ذلك شيئاً ، وهو كقول عبيد بن الأبرص :

أقفرَ مِن أهلهِ مَلحوبُ فالقُطْبيّات فالذنوب[٥٦] "

ولم ينسبه إليه، كما لم ينسبه ابن سيده في المحكم، حتى إذا جاء ابن منظور نقله في اللسان منسوباً إلى ابن سيده بدلاً من الأخفش[٥٧] . واطلاع التبريزي على كتاب القوافي للأخفش ظاهر من قوله في الإيطاء عند الخليل : "وروى عنه الأخفش سعيد بن مسعدة أنه يجري (الرجل) إذا كان اسماً علماً و (الرجل) إذا كان من الرجولية مجرى (ذهبٌ) من التبر و (ذهبَ) من الذهاب ، فلا يجعله إيطاء"[٥٨].

ويصادفنا في هذا القسم من كتاب التبريزي أقوال أخرى غير منسوبة لأصحابها نحو قوله : "وبعضهم يقول : إنّ ذِكْر الرَسّ لم يُحتَج إليه لأن الألف يكون ما قبلها مفتوحاً أبداً سواء أكان تأسيساً أم غير تأسيس" ، (يعني أبا عمر الجرمي[٥٩]، ولم يُنصفه حيث لم يسمّه في كتابه) !

ويشير بصيغة البناء للمجهول في قوله عن الإكفاء : "وقيل : هو كالإقواء" ، ولا شك أنه نظر في هذا إلى قول الأخفش : "وزعم الخليل أن الإكفاء هو الإقواء . وقد سمعته من غيره من أهل العلم[٦٠]" . وعلق محقق كتاب القوافي على هذا القول فذكر من هؤلاء أبا عبيدة وأبا قتيبة.

القسم الثالث: نقولات التبريزي من كتب متفرقة:

أوردَ التبريزي أقوالاً لبعض أسلافه من العلماء ونقل عن كتبهم نصوصاً دمجها في كتابه دمجاً بحيث بدت كأنها من كلامه ذاته ، وكان إذا صرح بأسماء بعضهم تعمّد إغفال ذكر كتبهم وقد يضلل الذكر في الناحيتين معاً مستخدماً الإشارة إليهم بقيل أو قال بعضهم أو نحو ذلك من الإبهام .

فقد نقل من كتاب العروض لأبي الحسن الربعي ، بدون أن يشير إليه ، ما جاء من قوله في السبب الخفيف : "وربما كان منفرداً ، وربما وليه سبب مثله ، نحو (عيلن) من مفاعيلن ، و(مستف) من مستفعلن[٦١]" . وكذلك قوله في الفرق بين الساكن والمتحرك : "الساكن ما ساغ فيه ثلاث حركات ، فتقول في عمْرو : عمُرو ، عمَرو ، عمِرو ، وكذلك كل ما ساغ فيه ثلاث حركات لم تكن إحداهن فيه ، فهو ساكن . وأما المتحرك فالذي لا يسوغ فيه إلا حركتان والثالثة فيه ، نحو جبل : لا تستطيع أن تجد له إلا حركتين: جبُل وجبِل والثالثة هي فيه[٦٢] " . وقد نقل التبريزي هذا الكلام في المقدمة بتصرف يسير . كما نقل رواية الربعي لشاهد الخبل في الرجز :

وثقل منع خير طلب وطلب منع خير تؤدة[٦٣]

وهي رواية انفرد بها الربعي حسب علمي، فعند أغلب العروضين يروى شطره الثاني:

(وعَجَلٍ سَبَق خيرَ تُؤدة)، أو (وعَجَلٍ مَنَع خير تُؤَدة).

وكذلك قال أبو الحسن العروضي في باب المجتث : "وقد أنشدني من أثق به شعراً فذكر أنه قديم وهو قوله :

على الديار القفارِ والنؤي والأحجارِ
تظل عيناك تبكي بواكف مدرارِ

فليس بالليل تهدا شوقاً ولا بالنهارِ[٦٤]"

وقد نقلها التبريزي قائلاً في أولها : "وقد أنشدوا أبياتاً زعموا أنها قديمة من المشعث وهي[٦٥]" ، ونسب الدماميني روايتها إليه قائلاً : "وأنشد التبريزي[٦٦]" ، ولم يكن كتاب أبي الحسن العروضي من مصادره .

وممن نقل عنهم مع التصريح بأسمائهم دون كتبهم الأخفش في قوله : "مفاعلن من جنس فعولن ، وهو فرع له، وأوله مضارع لأوله .." إلى قوله : "دليله محذوف المديد والرمل والخفيف[٦٧]" .

ومن قرأ كتاب العروض للأخفش قراءة تبصر وتأمل لا يساوره أدنى شك في أن هذا الكلام منقول عنه ، وقد كان للأسف مما سقط بالخرم الذي أصاب هذا الكتاب . وقد زاد حدسي تأكيداً بظهور كتاب أبي الحسن العروضي حيث عرض لهذه المسألة في أول (باب ما جاء مما لم يقله الخليل وما لم يجئ مما قاله) وختمه بقوله : "وليس هذا بالكثير ولا المطرد ككثرة مفاعلن ، وقد ذكر الأخفش أنه كثير في الشعر وأن قياسه صحيح ، وهذا لم يذكره الخليل[٦٨]" .

ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء الذين صرح بأسمائهم (أو بالأحرى رمز إليها) ابن جني ، حيث قال في أول باب المضارع : "ولم يسمع المضارع من العرب ولم يجئ فيه شعر معروف[٦٩]" . ولم يرد هذا القول في كتاب العروض لابن جني ، ولم يشر إليه أحد سوى التبريزي على حد ما أعلم .

وثمة من أشار إليهم إشارات لا تفيد في معرفة أسمائهم أو تكشف عن كتبهم كما جاء في قوله في الضرب الرابع من المتقارب : "وكذلك فاعلاتن في المديد إذا صارت فَعْلُن ، يسميه بعضهم الأبتر. قالوا: لأنهم أجمعوا أن (فَلْ) في المتقارب يسمى أبتر، وذلك المعنى بعينه موجود في هذا الجزء ، وذلك أن النقص من فعولن في المتقارب إنما هو حذف سبب وقطع وتد فيجب أن يسمى بالأبتر .

وقال من يخالف هذا القول : إنه وإن كان كذلك فلا يجب أن يسمى بالأبتر لأن فعولن في المتقارب إذا أسقطتَ منه السبب وقطعت الوتد يبقى أقل الجزء ويذهب أكثره فيجوز أن يسمى أبتر ، وههنا يبقى أكثر الجزء ويذهب أقله فلا يجب أن يسمى بالأبتر على ذلك القياس ، بل نسميه المحذوف المقطوع ، وذلك أن أصلها فاعلاتن فحذفت فصار فاعلن ثم قطع وتد فاعلن فصار فعلن فسمي بالاسمين الذين اجتمعا فيه ، وبعضهم يسميه الأصلم ، والاصطلام قريب من القطع[٧٠]" .

وقد ألمح التبريزي في هذه الفقرة الطويلة إلى ثلاثة من العلماء بينهم قدر من التباين في آرائهم . وأول هؤلاء قُطرب الذي عرف عنه رأيه في تسمية الضربين الرابع والسادس من المديد بالأبتر . والثاني هو الزجاج الذي خالف قطرب في رأيه ذاك وجعل تسميته "المحذوف المقطوع" . وأما ثالث هؤلاء الثلاثة فلا نعلمه . ولكن وجدنا أبا الحسن العروضي يشير في كتابه إلى تسمية هذين الضربين بالأصلم ، قال : "وفيه الأصلم ويسمى أيضاً المقطوع وذلك نحو فَعْلُن في الضرب الرابع والسادس ، كان أصله فاعلاتن فذهب منه (تن) فبقي (فاعلا) فنقل إلى فاعلن ثم قطعت النون فبقي فاعلُ ثم أسكنت اللام ونقل إلى فَعْلُن فبعضهم يسميه الأبتر وبعضهم يسميه الأصلم[٧١]" .

الخاتمة والنتائج :

لقد اتّصف العصر الذي عاش فيه التبريزي بأنه عصر تجمد فيه الإبداع ، وصار شغل العلماء لا يتجاوز فيه إعادة تأليف ما وجدوه من كتب السلف . واتخذ هذا التأليف صوراً شتى حسب توجهات المؤلفين وحاجات

الطلاب : فحيناً يجري مجرى الاختصار ليساعد على الحفظ ، وحيناً ينحو منحى الإسهاب فيُغرق في الشرح والتفسير بما يناسب مختلف مراحل الطلَب .

وكان طبيعياً في ظل هذه الظروف من غياب الإبداع وغلبة الاتّباع أن يعمد اللاحقون من العلماء إلى تركة السلف فيتوزّعونها في كتبهم كما لو كانت مشاعاً ويغدو مقبولاً عندئذ إغفال أسماء المبدعين الأوائل وعناوين كتبهم .

وقد امتدّ هذا التوجّه في التأليف إلى عصور لاحقة بعد عصر التبريزي طال حتى الجلّة من العلماء المشهود لهم بالفضل مما لا مجال لذكره في هذه الخلاصة ، وقد أفرد له بعض الباحثين دراسات مستفيضة تناولت ذكر ما أغفلوه من مصادرهم وأثر أسلافهم من العلماء فيما صنعوه من الكتب .

وإذا كان من دافع لهذا الموضوع الذي عرضنا فيه لمنهج التبريزي ومصادره في كتاب الكافي فهو أن يحرز القارئ الذي اطّلع على الكتاب المحقق جانباً من البحث أغفله محققوه أو غفلوا عنه ، ألا وهو جانب التخريج لآراء العلماء المذكورة ضمناً أو صراحة فيه . وأمل أن تكون الدراسة هذه قد حققت شيئاً من ذلك .

الهوامش

١ – إنباه الرواة للقفطي ٤: ٢٨، ومعجم الأدباء لياقوت ٢٠ : ٢٥، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٦: ١٩١ .

٢ – الكافي : ١٦٠ .

٣ – معيار النظار ١ : ٢٦ .

٤ – العيون الغامزة : ١٦ .

٥ – المرجع السابق : ٢١٤ .

٦ – كتاب القوافي للإربلي : ١٦٠ .

٧ – المرجع السابق : ٢٠٩ .

٨ – الوافي بمعرفة القوافي : ١٥٣، ٢٠٤.

٩ – الكافي نشرة الخالصي : ٥ .

١٠– شروح الشعر الجاهلي ٢ : ٣٦٤ .

١١– منهج التبريزي في شروحه : ١٦٥–١٦٦ .

١٢– مقدمة ديوان أبي تمام : ٣٧ .

١٣– الخصائص ١ : ٨٤ .

١٤– كتاب العروض نشرة فوزي عيسى: ٢٤ . وانظر هوامش الصفحات : ٦١ ، ٩٩ ، ١٣٤ ، ١٣٦ .

١٥– المرجع السابق : ٤١ .

١٦– الإقناع نشرة آل ياسين : ٥ .

١٧– المرجع السابق : ٤١ .

١٨– المرجع السابق : ٣ .

١٩– الكافي نشرة الحساني : ١٧ . وانظر كتاب العروض نشرة عيسى: ٣٥ .

٢٠– الكافي نشرة الحساني : ٤٤ .

٢١– لسان العرب : (خبل) .

٢٢– الكافي نشرة الحساني : ٧٤ .

٢٣– المحكم ٥ : ١٠٩ ، واللسان: (خرب).

٢٤– الكافي نشرة الحساني : ٥٤ .

٢٥– اللسان (عقص) .

٢٦– كتاب العروض نشرة الهيب عن مخطوطة برلين ، ولم يثبت فوزي عيسى ما ورد فيها .

٢٧– المحكم ٦ : ١٢٠ ، واللسان : (قصر).

٢٨– منهج التبريزي في شروحه : صفحة ٢١٧ وما بعدها .

٢٩– الإقناع نشرة آل ياسين : ٣٩ .

٣٠– الكافي نشرة الحساني : ٧٤ .

٣١– الإقناع نشرة آل ياسين : ٤٧ .

٣٢– الكافي نشرة الحساني : ٨٧ .

٣٣– كتاب العروض نشرة عيسى : ٩٥.

٣٤– الكافي نشرة الحساني : ٦٥ .

٣٥– المرجع السابق : ٩٩ .

٣٦– الإقناع نشرة آل ياسين : ٥٤ .

٣٧– الإقناع نشرة الإدكاوي : ١٦٤ (الهامش) .

٣٨– الكافي نشرة الحساني : ٩٣ .

٣٩- المرجع السابق : ١٢٨ .
٤٠- كتاب العروض نشرة عيسى : ١٣٦.
٤١- كتاب العروض نشرة الهيب : ١١٢ (الهامش) .
٤٢- الكافي نشرة الحساني : ١٤١ .
٤٣- المرجع السابق : ١٤٣ .
٤٤- الإقناع نشرة الإدكاوي : ١٨١ - ١٨٢ (الهامش) .
٤٥- الإقناع نشرة آل ياسين : ١٨ - ٨٣ ، والكافي نشرة الحساني : صفحة ١٤٧ وما بعدها .
٤٦- الكافي نشرة الحساني : ١٤٩ ، ومختصر القوافي : ٢٠ - ٢١ .
٤٧- الكافي نشرة الحساني : ١٥٤ - ١٥٦، ومختصر القوافي : ٢٦-٢٧.
٤٨- الكافي نشرة الحساني : ١٥٩ .
٤٩- المحكم ٤ : ٩٨٢ ، واللسان (وجه).
٥٠- الكافي نشرة الحساني : ١٥٦ ، واللسان (دخل) .
٥١- الكافي نشرة الحساني : ١٥٧ ، والمحكم ٣ : ٣٨١ ، واللسان (حذو).
٥٢- الكافي نشرة الحساني : ١٢٨ ، واللسان (شبع) .
٥٣- الكافي نشرة الحساني : ١٦٢ ، واللسان (وطء) .
٥٤- الكافي نشرة الحساني : ١٥٤ ، واللسان (ردف) .
٥٥- الكافي نشرة الحساني : ١٦٨ .
٥٦- كتاب القوافي للأخفش : ٧٢-٧٣.
٥٧- اللسان (رمل) .
٥٨- الكافي نشرة الحساني : ١٦٣ .
٥٩- مقدمة اللزوميات : ١٧ .
٦٠- كتاب القوافي للأخفش : ٤٨ .
٦١- كتاب العروض للربعي : ٣ .
٦٢- المرجع السابق : ٥ .
٦٣- المرجع السابق : ٣٩ .
٦٤- الجامع : ١٦٣ .
٦٥- الكافي نشرة الحساني : ١٢٤ .
٦٦- العيون الغامزة : ٢١٤ .
٦٧- الكافي نشرة الحساني : ٢٥-٢٦.
٦٨- الجامع : ١٨٤ .
٦٩- الكافي نشرة الحساني : ١١٧ .
٧٠- المرجع السابق : ١٣١ - ١٣٢ .
٧١- الجامع : ١٠٦ .

المراجع

١ - الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) . **كتاب القوافي** ؛ تحقيق أحمد راتب النفاخ .- ط١، دار الأمانة ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

٢ - الإربلي ، أبو الحسن علي بن عثمان (ت ٦٧٠هـ) . **كتاب القوافي**؛ تحقيق عبد المحسن القحطاني .- ط١ ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ / ١٩٩٧م .

٣ - التبريزي ، يحيى بن علي الشيباني (ت ٥٠٢هـ) .

- **الكافي في العروض والقوافي** ؛ تحقيق الحساني حسن عبد الله .- بيروت : خانجي وحمدان؛ تحقيق حميد حسن الخالصي .- بغداد : مطبعة شفيق ، ١٩٨٢م .

- **الوافي في العروض والقوافي** ؛ تحقيق فخر الدين قباوة .- ط٤ .- دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٦م

- **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**؛ تحقيق محمد عبده عزام .- مصر : دار المعارف .

٤ - ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ).

- **الخصائص** ؛ تحقيق محمد علي النجار .- ط٢ .- بيروت : دار الهدى.

- **كتاب العروض** ؛ تحقيق أحمد فوزي الهيب .- الكويت : دار القلم ، ١٩٨٧م ؛ تحقيق فوزي عيسى .- الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م .

- **مختصر القوافي** ؛ تحقيق حسن

شاذلي فرهود .- ط١ .- القاهرة: دار التراث ، ١٩٧٥م .

٥ - الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت (ت ٦٢٦هـ) . **معجم الأدباء**.- بيروت : دار إحياء التراث العربي .

٦ - ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين **أحمد بن** محمد بن أبي بكر **(ت ٦٨١هـ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** : تحقيق إحسان **عباس** .- بيروت : دار صادر .

٧ - العيني . بدر الدين محمد بن أبي بكر (ت ٨٢٧هـ) . **العيون الغامزة على خبايا الرامزة** ؛ تحقيق الحساني حسن عبد الله.- القاهرة : مطبعة المدني .

٨ - الربعي . أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٤٢٠هـ) . **كتاب العروض**؛ تحقيق محمد أبو الفضل بدران ، النشرات الإسلامية ٤٤ .- بيروت : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ٢٠٠٠م .

٩ - الزنجاني ، عبد الوهاب بن إبراهيم ابن عبد الوهاب (كان حياً سنة ٦٦٠هـ) . **معيار النظار في علوم الأشعار** ؛ تحقيق محمد علي رزق الخفاجي .- القاهرة : دار المعارف .

١٠- ابن سيده ، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ) . **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** .- ط ١ ، معهد المخطوطات العربية ، ١٩٥٨م .

١١- الصاحب أبو القاسم إسماعيل ابن عباد (ت ٣٨٥هـ) . **الإقناع في العروض وتخريج القوافي** ؛ تحقيق محمد حسن آل ياسين .- بغداد : المكتبة العلمية ، ١٩٦٠م ؛ تحقيق إبراهيم الإدكاوي .- ط١ ، ١٩٨٧م .

١٢- العروضي ، أبو الحسن أحمد بن محمد (ت ٣٤٢هـ) . **الجامع في العروض والقوافي** ؛ تحقيق زهير غازي زاهد وهلال ناجي .- ط١ .- بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٦م .

١٣- العمري ، أحمد جمال . **شروح الشعر الجاهلي** .- ط١ ، دار المعارف ، ١٩٨١م .

١٤- العنابي ، أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٧٧٦هـ) . **الوافي بمعرفة القوافي** ؛ تحقيق نجاة بنت حسن بن عبد الله نولي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٧م .

١٥- قباوة ، فخر الدين . **منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات** .- ط٢ .- دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٧م .

١٦- القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ). **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.- ط١ .- القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٦م .

١٧- المعري ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان (ت ٤٤٩هـ) . **لزوم ما لا يلزم (اللزوميات)** .- بيروت : دار صادر ، ١٩٦١م .
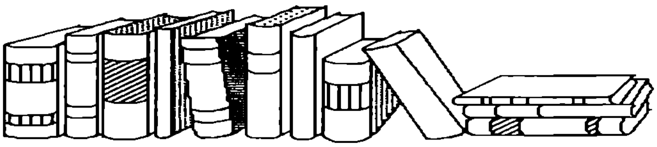
١٨- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) . **لسان العرب** .- مصر : دار المعارف .